



## الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والسبعون

روما، 9-10 أبريل/نيسان 2003

### تسوية جمهورية الكونغو الديمقراطية للمبالغ المتأخرة عليها

#### أولا – المقدمة

1 - تحتوي هذه الوثيقة على توصية رئيس الصندوق لتنفيذ خطة تسوية متأخرات جمهورية الكونغو الديمقراطية. وترتكز التوصية على الاتفاق القانوني الذي تم توقيعه بين وزارة الاقتصاد والمالية وبين الصندوق في ديسمبر/كانون الأول 2002.

#### ثانيا – الخلفية

2 - رغم وفرة الموارد الطبيعية في الكونغو (الماس والمعادن الأخرى، إلى جانب الأراضي الشاسعة والموارد الحرجية)، تضافرت التركة الثقيلة من سوء الإدارة الاقتصادية والاضطرابات السياسية لتجعل من جمهورية الكونغو الديمقراطية واحدة من أفقر بلاد العالم وأقلها نموا. وتشير التقديرات إلى أن الحرب الأهلية التي بدأت في عام 1997، أودت - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - بحياة ما بين مليون ونصف مليون مواطن وثلاثة ملايين مواطن.

3 - ولكن تقديرا ملموسا حدث على الجبهتين السياسية والاقتصادية منذ أن تغيرت الحكومة في يناير/كانون الثاني من عام 2001. فقد تم الاتفاق على اقتسام السلطة بين الحكومة الحالية وقوات المتمردين. وغادرت أغلب القوات المسلحة الأجنبية البلاد أو قاصت أعدادها كثيرا، بينما قامت بعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة بتوسيع ملموس للمساحات التي يمكن اعتبارها الآن آمنة. وقام الرئيس جوزيف كابيلا بتشكيل حكومة قوية تحظى باحترام كبير في المجتمع الدولي. وأحرز الاقتصاد العام تقدما ملموسا في العام الماضي. فطبقا لبرنامج الرصد الذي قام به موظفو



صندوق النقد الدولي في الفترة من يونيو/حزيران 2001 إلى مارس/آذار 2002، فقد أمكن كبح جماح التضخم الرهيب (انخفضت نسبة التضخم السنوي من 630% في الشهور الخمسة الأولى من عام 2001 إلى 8.8% فقط في يونيو/حزيران - ديسمبر/كانون الأول 2001)، وأستقر سعر الصرف لدرجة أن الفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي كاد أن يختفي تماما؛ وتخطت إيرادات الحكومة الأرقام المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي (أكثر من الضعف كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث زادت من 3.6% عام 2000 إلى 7.3% بنهاية عام 2001)؛ بالإضافة إلى إدخال عدد من الإصلاحات الهيكلية الهامة فيما يتعلق بتحرير الأسعار، والشفافية والإدارة، وترشيد الإنفاق الحكومي، مع بعض الإصلاحات القطاعية.

4 - واعترافا بإنجازات التي حققتها الكونغو، وسعيًا وراء مساندة التقدم المستمر في الاقتصاد العام وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في يونيو/حزيران 2002 على اعتماد معزز للحد من الفقر، كما قام المجلس التنفيذي للبنك الدولي في نفس الشهر بالموافقة على قرض لإنعاش الاقتصاد. والهدف من هذين البرنامجين هو تعزيز وتعميق الإصلاحات التي تمت حتى الآن، ووضع أساس للمساعدات التي تقدم بمقتضى المبادرة المعززة لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتي أصبحت نقطة اتخاذ القرار بالنسبة لها الآن هي عام 2003.

5 - قبل توقف الصندوق عن الإفراج عن الأموال في 15 فبراير/شباط 1993، كان الصندوق قد مول ثلاثة مشروعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية (المعروفة عندئذ باسم زائير)، هي: مشروع زراعة الذرة في الحيازات الصغيرة (القرض ZR-047) الذي أغلق في 30 يونيو/حزيران 1990؛ ومشروع التنمية الزراعية في منطقة لولوا (القرض ZR-160)، الذي أغلق في 30 يونيو/حزيران 1992؛ ومشروع التنمية الزراعية في منطقة شابا الجنوبية (القرض ZR-200)، الذي أغلق في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 1994 عقب التوقف عن الصرف في الكونغو. ويبلغ مجموع التزامات الصندوق للمشروعات الثلاث 24 750 000 وحدة من حقوق السحب الخاصة، أنفق منها 18 743 000 وحدة. وفي 30 يونيو/حزيران 2002، بلغ مجموع المتأخرات 7 932 065 دولارا أمريكيا.

6 - ورهنا بموافقة المجلس التنفيذي، أبرم اتفاق مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن خطة لتسوية المتأخرات تراعى سياسة الصندوق بشأن حماية الديون المستحقة بصافي القيمة الحالية. وقد تم التوصل إلى هذا الاقتراح بالتشاور الوثيق مع الحكومة ومع موظفي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المسؤولين عن أمور الاقتصاد العام في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهو اقتراح يتناسب مع الإطار العام متعدد الجهات المانحة لإدارة الديون، والذي يركز على ما يلي:

- ضرورة أن تتوصل المؤسسات المالية الدولية إلى اتفاقات تتسم بالانقسام العادل للأعباء، وتعكس النهج المتكامل إزاء تسوية المتأخرات، وخدمة الديون المعتادة، وتخفيف الديون في نهاية الأمر بمقتضى مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> كما حدث في حالة غينيا بيساو وسيراليون، فبمجرد وصول جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى نقطة اتخاذ القرار بمقتضى مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، سيطرح على المجلس التنفيذي للموافقة، اقتراح بإدراج المتأخرات ضمن المساعدات التي يقدمها الصندوق إلى الكونغو بمقتضى المبادرة المنكورة.



- في ضوء المستوى المرتفع لخدمة الديون الذي سيستحق خلال عدة سنوات قادمة، لا بد من التركيز الشديد من جانب المؤسسات المالية الدولية على تخفيف الديون مقدما، حتى يمكن تقليل خدمة الدين المطلوب إلى أدنى حد ممكن.
- الإبقاء على حالة تحويلات موجبة صافية مع مؤسسات التمويل الدولية الافرادية على مدى السنة القادمة.

### ثالثا - التوصية

7 - يطلب إلى المجلس التنفيذي الموافقة على الاتفاقية التالية:

- (أ) الاستخدام الفوري لمبلغ 1 500 000 دولار أمريكي من المنحة المقدمة من بلجيكا، وقدرها 2 713 086 دولارا أمريكيا، لتخفيض المتأخرات الحالية؛
- (ب) استخدام المبلغ المتبقي من المنحة البلجيكية، وقده 1 213 086 دولارا أمريكيا لتسديد الفواتير المستحقة على القروض الثلاثة الحالية إلى الكونغو الديمقراطية (انظر الفقرة 5 أعلاه) عندما يحين وقت سدادها، مع البدء بتسديد تلك التي تستحق في النصف الأول من عام 2003، والى أن ينفذ هذا المبلغ؛
- (ج) تجميع المتأخرات المتبقية مع إعادة جدولة التسديدات على ثلاث سنوات، مع فترة سماح لمدة سنتين تبدأ في أول يناير/كانون الثاني 2003؛
- (د) تسديد المتأخرات على دفعات نصف سنوية، مع استحقاق أول دفعة في أول يونيو/حزيران 2005. وستشمل هذه الدفعات أيضا الفائدة المتراكمة خلال فترة توحيد الديون، لتصل إلى ستة أقساط نصف سنوية متساوية، قيمة كل منها 1 472 978 دولارا أمريكيا تسدد في التواريخ التالية: 1 يونيو/حزيران 2005؛ 1 ديسمبر/كانون الأول 2005؛ 1 يونيو/حزيران 2006؛ 1 ديسمبر/كانون الأول 2006؛ 1 يونيو/حزيران 2007؛ 1 ديسمبر/كانون الأول 2007. وسعر الفائدة السنوي الذي سيطبق على هذه الدفعات هو 4.2 في المائة.



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

---